Route Educational & Social Science Journal

Volume 7 (2); February 2020

Artical History

Received	Accepted	Available Online
20.01.2020	28.01.2020	15.02.2020.

THE ROLE OF GOVERNMENT BANKS IN FINANCING SMALL ENTERPRISES IN IRAQ

Prof. Dr. ALKAZRAJI Thouria[1]

Abstract

Bank financing represents one of the important functions carried out by the banks, whether governmental or private in order to support small business through the provision of loans for existing projects or under construction.

So sought search to find out what small business, and the importance of funding, and the role of funders to support these projects, which have been addresses in the search a sample of government banks (Al-Rasheed).

Search it built on the fundamental assumption that (lead funding granted by the government banks on in accordance with established procedures to support small projects through the operation and development and to achieve employment).

This has been ,proven this hypothesis and to reach a set of conclusions, including : The proportion of loans granted to small projects of the total loans and advances of government banks reached a low rate does not represent the required support from the banks, while we find that the loans granted by the government banks have reflected positively on the work project and then the operation of the project, development and achievement of employment.

As output find a set of recommendations including : the government banks should be work to the development unit specialized lending assume the functions of lending small enterprises.

Key words :loans, small enterprises, financing, government banks, Al-Rasheed Bank.

[1] University of Baghdad, omaralobaidy487@gmail.com

دور المصارف الحكومية في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق

الأستاذ الدكتورة ثريا الخزرجي
كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة بغداد

الملخص

إن البحث يحاول إيجاد مخرج لتمويل المشاريع الصغيرة، بالإضافة إلى دور الممول في دعم هذه المشاريع، بالإضافة إلى تحديد دور المصارف الحكومية (مصرف الرشيد) في دعم وإسناد هذه المشاريع.

كما أن المصارف الحكومية لها دور فعال في توجيه القروض نحو المشاريع وبالتالي تحفز التنمية مع توفير فرص العمل. كما وأن الفرضية تنص على أن توفير القروض للمشاريع الصغيرة من قبل المصارف الحكومية سيؤثر إيجابياً في تطور هذه المشاريع والمساهمة في التنمية الاقتصادية، لذا سنحاول توضيح آليات منح القروض لهذه المشاريع.

إن أهم وأبرز التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة في العراق هي إشكالية التمويل والتي تقف عائقاً أمام نموها وتطورها ومدى مساهمتها الفعالة في تطور الاقتصاد.

أما التوصيات فتؤكد على وجوب أن تقوم المصارف الحكومية على تخصيص مبالغ كبيرة كقروض توجه نحو تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة على وجه التحديد.

الكلمات المفتاحية : المشاريع الصغيرة، التمويل، المصارف التجارية الحكومية.

المدخل:

مشكلة البحث :

صعوبة توفير التمويل الصغير والميسر اللازم للمشاريع الصناعية الصغيرة سيعرقل مسيرة التطور الاقتصادي وخاصة في قطاع الصناعة والمساهمة الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية.

هدف البحث :

يسعى البحث إلى القاء الضوء على :

1- مفهوم ودور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد.

2- استراتيجية المصارف الحكومية لتوفير الاموال اللازمة لدعم المشاريع الصغيرة.

3- التعرف على واقع المشاريع الصناعية الصغيرة وآلية تمويلها من خلال الاتفاقية مع مصرف الرشيد وبرنامج التنمية الصناعية.

فرضية البحث :

ضعف دور مصرف الرشيد كأحد المصارف الحكومية في دعم المشاريع الصناعية الصغيرة ولم تؤدي سياسة التمويل المتبعة الدور المناط بها بهدف تنمية وتطوير القطاع الصناعي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة.

البعد المكاني : مصرف الرشيد.

البعد الزماني : 2007 – 2015.

منهجية البحث : المنهج الاستقرائي والاستنباطي والتحليلي.

هيكلية البحث : تضمن البحث المحاور التالية :

المحور الأول : المشاريع الصغيرة / المفهوم، النشأة، الأهمية الاقتصادية.

المحور الثاني : أهمية المشاريع الصغيرة ودورها في الاقتصاد.

المحور الثالث : دور وأهمية التمويل وسياسة الإقراض الميسر للمشاريع الصغيرة.

المحور الرابع : مساهمة المصارف الحكومية في تمويل المشاريع الصغيرة مع إشارة خاصة إلى دور مصرف الرشيد.

الاستنتاجات.

التوصيات.

المحور الأول : المشاريع الصغيرة/ المفهوم، النشأة، الأهمية

أولاً : مفاهيم ومعايير المشاريع الصغيرة :

هناك العديد من المفاهيم والتعاريف الخاصة بالمشاريع الصغيرة وهذه المفاهيم تتباين من خلال المعايير سواء كمية أو نوعية أو لها علاقة برأس المال أو عدد العمال أو حجم الإنتاج .. إلخ.

حيث يعتمد المفهوم على مسائل نسبية حسب إختلاف القطاعات الإقتصادية أو حسب فلسفة أو وجهة نظر الدول فمثلاً نجد أن معايير عدد العمال تعتمد عليه عدة دول فمثلاً في أمريكا تعتمد على عدد العاملين من (10-50) بينما نجد في مصر (1-10) عامل أما الشرق الأوسط يعتمد على عدد العمال من (5-50) عامل وهكذا تجد الإختلافات والتباين واضح (الخزرجي، 2005).

ووفقاً لمسح أجراه البنك الدولي عام 2010 عن 68 دولة لمعرفة المعايير المعتمدة في تعريف المشاريع الصغيرة وكانت النتائج إن المعيار الأكثر شيوعاً هو معيار عدد العاملين وحجم القرض وحجم

المبيعات (Nataliya Mytonko, 2011) وهنا لابد من توضيح إن الدول التي حددت معايير واضحة للمشاريع الصغيرة هي التي حققت منافع أكبر بفضل الدقة والوضوح في تحديد السياسات الهادفة التي تحقق منافع أكبر (أيمن، 2010).

ثانياً : معايير التعريف للمشاريع الصغيرة :

1- المعيار الكمي : والذي يعتمد على :

أ-حجم رأس المال

ب-عدد العاملين

ج-حجم المبيعات السنوية

د-قيمة القروض

2-المعيار النوعي : والذي يعتمد على :

أ-معيار الملكية : سواء كانت مشاريع عامة أو خاصة أو مشاريع فردية أو جماعية.

ب-معيار المسؤولية : مسؤولية مباشرة للمالك وإسلوب الإدارة.

ج-معيار الحصة السوقية : يعتمد على وزن وأهمية المشروع داخل الأسواق.

د-المعيار القانوني : سواء مشاريع أفراد، أو مشاريع عائلية أو شركات بسيطة، أو أسهم، أو ورش، محلات تجارية ... إلخ (نبيل جواد، 2007).

ثالثاً : التعاريف الدولية للمشاريع الصغيرة :

اتجهت العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية على إيجاد تعاريف للمشاريع الصغيرة وهناك اختلاف من عدة نواحي من خلال نوع المعيار المعتمد ووفقاً لما يلي:

1- تعريف البنك الدولي :

المشروع الصغير يكون فيه عدد العمال من (10-50) أما حجم المبيعات السنوية يبلغ (10000-30000) دولار.

2- تعريف الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) (Rama Dabneh, 2007):

المشروع الصغير يكون عدد العاملين (15-20) عامل.

3- الاتحاد الأوربي :

عرف المشروع الصغير يعتمد على أقل من (50) عامل، أما حجم المبيعات أقل من (3) مليون دولار.

4- تعريف العراق :

اعتمدت وزارة التخطيط العراقية منذ عام 1982 على تعريف اعتمد على معيار عدد العاملين وفي عام 1984 أضيف معيار حجم الاستثمار وكما يلي :

أ- المشروع الصناعي الصغير يستخدم أقل من (10) عمال أم حجم الاستثمار في المكائن والمعدات في حدود (100000) دينار. (الجهاز المركزي للاحصاء)

وفي عام 2003 تم الاعتماد على معيار عدد العمال فقط واستبعاد معيار حجم الاستثمار بسبب التضخم.

أما المصارف الخاصة فقد حددت تعريف المشروع الصغير وحسب الاتفاقية التي عقدت بين الشركة العامة لتمويل اقراض المشاريع حيث اعتمدت على معيار عدد العاملين والذي حدد من (2-29) عامل أما قيمة القروض (5000-250000) دولار.

والمخطط (1) يوضح أنواع المشاريع الصغيرة وفقاً للمعايير المختلفة.

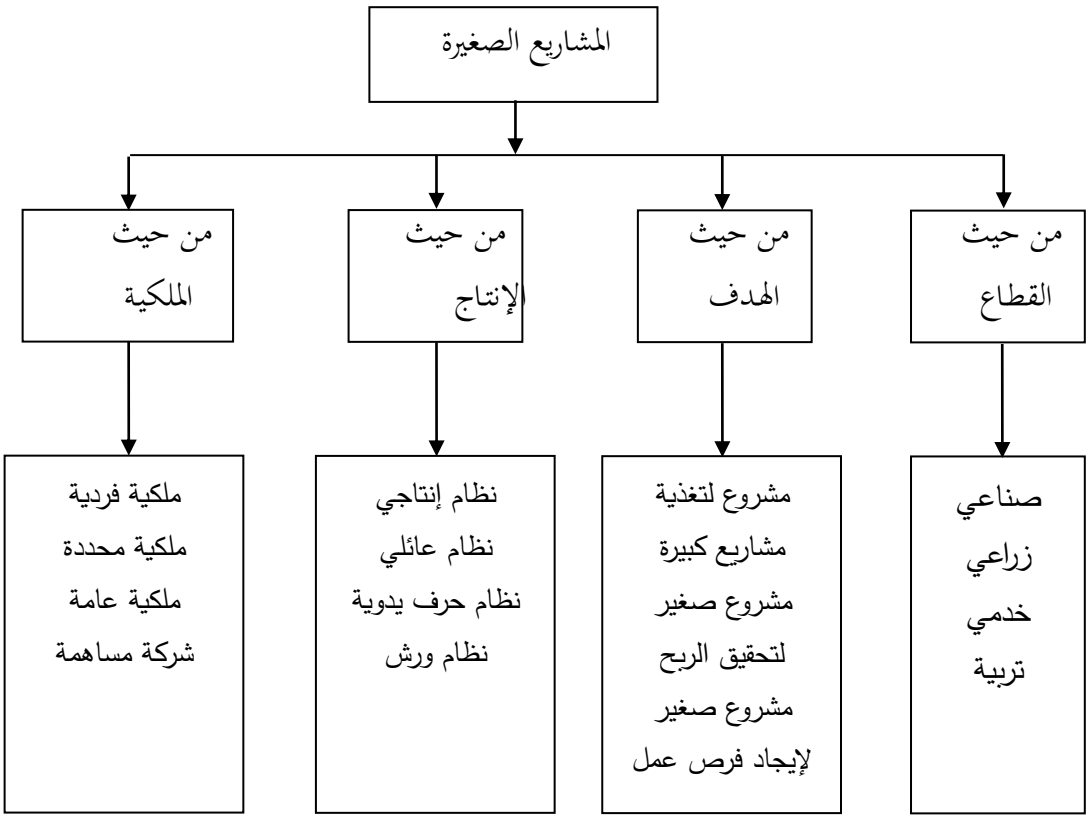

المصدر : من إعداد الباحثة بتصرف الاعتماد على وثيقة الكترونية على الموقع الإلكتروني الصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كذلك تعريف المشاريع الصغيرة بأنها شركات صغيرة تتسم بثلاث معايير هي (حمود، 2013)

1- تمتلك حصة صغيرة نسبياً من السوق.

2- تدار من قبل المالك بطريقة شخصية.

3- مستقلة لا تشكل جزء من مجموعة مشاريع.

ويمكن أن تعرف أيضاً بأنها مشاريع صغيرة لها خصائص منها :

1- انخفاض حكم رأس المال اللازم لانشائها.

2- الاعتماد على الموارد الأولية المحلية.

3- المرونة والقدرة على الانتشار لإمكانيتها في التكيف مع مختلف الظروف.

4- صعوبة عمليات التسويق بسبب ارتفاع كلفة العمليات.

5- نقص في تركيبة الهيكل الإداري.

المحور الثاني : أهمية المشاريع الصغيرة ودورها في الاقتصاد :

أولاً : فاعلية ودور المشاريع الصغيرة في اقتصاديات الدول :

لابد من الاعتراف بدور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية ويعد تنامي وزيادة الاستثمار في هذه المشاريع لكونها سريعة التأقلم مع التحولات والتعديلات التي شهدها الاقتصاد وتعتبر هذه المشاريع بديل للاقتصاد الضخم الذي تعرض إلى انهيارات بسبب الأزمات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الحديث كما وأن مساهمة المشاريع الصغيرة له دور فاعل وعلى وجه الخصوص القاعدة الصناعية وإمكانياتها في استيعاب الأيدي العاملة والاعتماد على تكنولوجيا حديثة.

هناك بعض الاحصائيات الحديثة بينت ذلك ممثلاً في الولايات المتحدة أن من بين (21) مليون مشروع فإن ما يقارب (20) مليون مشروع هي من المشاريع الصغيرة أي يمثل نسبة (98%) وتعمل في كافة المجالات الاقتصادية (العطية، 2013).

إذن لابد من التوضيح بإختصار الدور الإقتصادي للمشاريع الصغيرة وعلى النحو التالي:

1- زيادة الدخل القومي مع تنويع مصادر الدخل وتقليل معدلات البطالة.

2- المساهمة في توظيف العاطلين وتوفير فرص العمل.

3- الحد من الفوائض المالية ذلك من خلال استيعابها في تمويل المشاريع الصغيرة مما يساهم في الحد من التضخم.

4- إستثمار المدخرات.

5- المساهمة في توفير بعض المستلزمات الأولية التي تدخل في الصناعات الكبيرة مما يساهم في الحد من الإستيرادات لهذه المواد والحد من هدر النقد الأجنبي .

6- سرعة إتخاذ القرارات وانخفاض نسبة البيروقراطية الإدارية.

أما الدور الإجتماعي والذي يعتبر دور حيوي في ظل تفاقم أزمة البطالة عالمياً ومحلياً وكما يلي :

1- الإنتشار الجغرافي والتوسع في المدن والقرى.

2- رفع المستوى المعاشي للطبقات ذوي الدخول المحدودة.

3- إستيعاب جزء من البطالة.

بالإضافة الى دور آخر ومهم ألا وهو : الدور التنموي والذي يظهر من خلال مشكلة عدم التوازن لإنتشار الصناعة والتي تركز في المدن أما الأرياف تعاني من الإنعزال الإقتصادي لذا فإن هذه المشاريع ستساهم في إحياء الأرياف. (حمود، 2013).

ثانياً : المشاريع الصغيرة في العراق :

قبل التطرق الى توصيف النشأة والتطور للمشاريع الصغيرة في العراق لابد من توضيح ان الإقتصاد العراقي قبل عام 2003 كان إقتصاد موجه يحتل فيه القطاع الحكومي الحصة الأكبر مع دور بسيط للقطاع الخاص ولكن تحولت الفلسفة الإقتصادية بعد عام 2003 الى فلسفة إقتصاد السوق مع إعطاء دور للقطاع الخاص في الإقتصاد.

ان الرؤية العامة للإقتصاد العراقي هو إقتصاد أحادي الجانب يعتمد على الإيرادات النفطية للتمويل حيث إجمالي مساهمة القطاع النفطي في الناتج حالي 70% وهذه النسبة هي مرآة تعكس الإعتماد على العوائد النفطية ونجد تدني مساهمة بقية القطاعات الإنتاجية فمثلاً نجد ان القطاع الزراعي يساهم بنسبة 6.5% أما القطاع الصناعي يمثل نسبة 1.5% أما قطاع الخدمات فله الحصة الأكبر إذ بلغت مساهمته في الناتج المحلي 22%.

أما بخصوص حجم التشغيل والتوظيف نجد ان قطاع النفط يساهم بنسبة 2% من قوة العمل وهي نسبة منخفضة وهذا يعني ان نسبة 98.5% من قوة العمل باتت تستوعبها قطاعات لا تتعدى مساهمتها من الناتج المحلي 30% وتهيمن عليها نشاطات خدمية هشة التكوين وهذه النسبة تعبر عن سيادة نشاطات خدمية ضعيفة الإرتباط بالنشاط الإقتصادي أو الإستثماري الحقيقي مما أصبح السوق خاضعة للبطالة الفعلية (صالح، 2012)

أظهرت بعض الإحصائيات الأخيرة أن حوالي 23% من سكان العراق يعيشون دون خط الفقر المعرف بحوالي (40%) (بدير)

إحتلت المشاريع الصغيرة ركناً هاماً في الإقتصاد العراقي وأنتشرت على كافة الأصعدة الجغرافية منذ عام 1993 حيث بلغ عدد المشاريع الصغيرة في السوق (31796) مشروع على الرغم من الظروف

الإقتصادية والسياسية مع تزايد هذا العدد الى (97875) عام 2015 أي بنسبة 300%. (فزع، 2013) أما تركز المشاريع الصغيرة على صناعة المواد الغذائية، الملابس، صناعات حرفية، صناعة الجلود وغيرها وإحتلت الصناعات الغذائية الصدارة حيث بلغت النسبة 41% من إجمالي الصناعات الصغيرة أما صناعة المنتجات المعدنية إحتلت المرتبة الثامنة بنسبة24% (الجهاز المركزي للاحصاء، النشرة الاحصائية، 2015).

الملاحظ بعد عام 2003 بدأت الصناعات الصغيرة بالتراجع وخاصة المشاريع التي تتميز بالقدرة والميزة التنافسية بسبب إحلال صناعات أجنبية مستوردة من خلال انحراف السوق وإلغاء القيود وإنخفاض التعريفة الكمركية مما أفقد المشاريع الصغيرة ميزة التنافسية بالإضافة الى إرتفاع مستويات البطالة ويشير الجدول (3) الى إعداد المشاريع الصغيرة وفرص العمل وعدد العاملين.

جدول (1) عدد المشاريع الصغيرة وعدد العاملين

المدة	عدد المشروعات	نسبة النمو %	عدد العاملين	معدل النمو
2001	69090	-	142724	-
2002*	-	-	-	-
2003	17929	-	50207	-
2004	17599	1,8-	64338	28,1
2005	10088	42,7-	26379	53-
2006	11620	15,2	46494	76,3
2007	13406	15,4	53679	15,5
2008*	-	-	-	-
2009	10289	-	27780	-
2010	11131	8,2	36898	32,8
2011	47281	324,8	145385	294
2012	43669	7,6-	146210	0,6
2013	20898	52,1-	67167	54,1-
2014	21809	4,4	84272	25,5
2015	22480	3,1	67157	20,3-

المصدر : إعداد الباحثة بالاستناد على تقارير الجهاز المركزي للإحصاء لم يتم إجراء إحصاء للسنوات 2002، 2008.

* لم يتم إجراء إحصائيات لعام 2002 و2008.

الشكل (1)

يوضح عدد العاملين والمشاريع

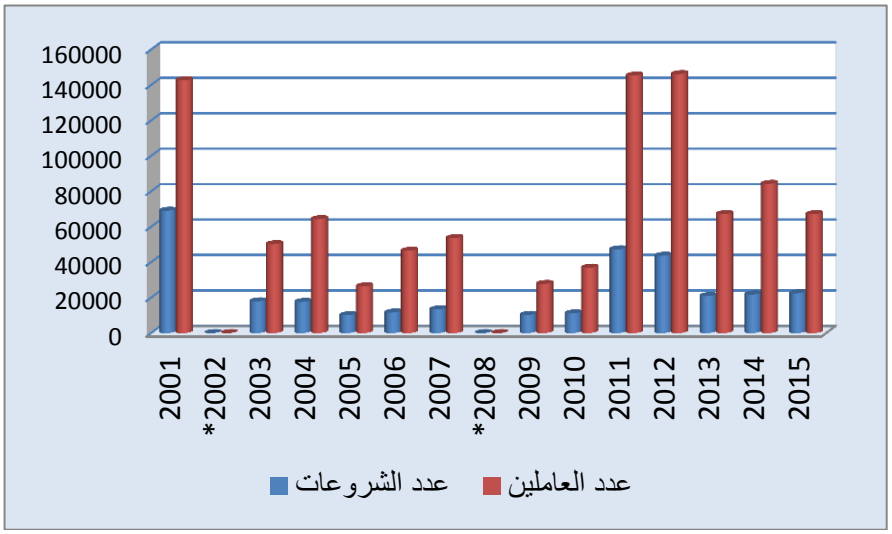

يلاحظ من الجدول (3) :

1- انخفاض أعداد المشاريع الصغيرة لعام 2003 مقارنة بعام 2001 مع انخفاض أعداد العاملين كذلك مع استمرارية الانخفاض في عدد المشاريع نسبة الانخفاض 18% مع ارتفاع عدد العاملين بنسبة 28%.

2- ونلاحظ من الجدول أن هناك تباين واختلاف في أعداد المنشآت وأعداد العاملين، فقد أكدت الاحصائيات أن هناك ارتفاعاً وانخفاضاً في عدد المشاريع حيث بدأ العدد بالزيادة منذ عام 2005 ولغاية 2007. أما عامن 2009 عاود الانخفاض، لربما يعود إلى الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2007 وتداعياتها مع انخفاض أسعار النفط، أما عام 2010فقد عاودت بالزيادة بصورة ملحوظة خاصة عامة 2011، أما عام 2013 انخفض العدد إلى النصف تقريباً بسبب عجز الموازنة وانخفاض أسعار النفط وبعد ذلك استمر العدد بالزيادة بصورة طفيفة للأعوام 2014، 2015.

وحصل ارتفاع في عدد المشاريع الصغيرة وذلك من خلال مبادرات المصارف التجارية ومع إنشاء شركة تمويل المشاريع الصغيرة وشركة الكفالات المصرفية مضافاً اليها مبادرة اتحاد الصناعات العراقي بزيادة حجم القروض الممنوحة للمشاريع الصناعية الصغيرة.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة ارتفاع عدد المشاريع الصغيرة بفضل التحسن في الأوضاع الأمنية ومع وجود مبادرات من قبل البنك المركزي والتوجه نحو البادرة في تخصيص (5) ترليون دينار إلى المصارف بهدف زيادة الأقراض للمشاريع الصغيرة.

المحور الثالث : دور وأهمية التمويل في دعم المشاريع الصغيرة وسياسة الاقراض الميسر من قبل المصارف الحكومية :

إن أحد الركائز الاساسية لتطوير المشاريع الصغيرة هي مصادر التمويل حيث يلعب التمويل دوراً أساسياً في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة وزيادة فرص العمل مع تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر التمويل هو أساس قيام المشاريع الصغيرة في المراحل الأولى ، لذا فإن المصارف تعتبر من أهم وأبرز مصادر التمويل وخلال اعتماد المشاريع الصغيرة على القروض المصرفية الميسرة.

كما وتشير بعض الإحصائيات أن نسبة التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة من مجموع مصادر التمويل قد تجاوزت نسبة 55% (مُحَمَّد، 2006).

لذا سيتناول هذا المحور ما يلي :

أولاً : مصادر التمويل الداخلية :

اعتماد أصحاب المشاريع على المدخرات الشخصية أو من خلال بيع جزء من الموجودات الثابتة الفائضة عن حاجة المشروع إذا كان المشروع قائم أو استثمار هذه الموجودات لتحقيق عائد مالي يساعد في التمويل يضاف إلى احتفاظ المشاريع بأرباحها المحتجزة لغرض تحقيق توازن نقدي لديها (العطية، 2013).

ثانياً : مصادر التمويل الخارجي :

حيث يمثل :

1- مصادر تمويل رسمية : تشمل الجهات الحكومية والمصارف الحكومية والمؤسسات المالية المتخصصة بتمويل المشاريع الصغيرة نهايك عن ظهور مؤسسات إقراض من قبل مؤسسات غير حكومية وذلك لمساعدة الفقراء في بعض الدول النامية.

والجدول (2) يوضح برامج إقراض دولية حكومية وغير حكومية لتمويل المشاريع.

الدولة	اسم البرنامج	السنة	المبلغ الكلي	عدد المشاريع	معدل القرض لكل مشروع مليار دولار
كندا	تطوير الأعمال – مصرف كندا	1944	15,080	28000	0,536
الاتحاد الأوربي	تسهيل تمويل المشاريع الصغيرة	1999	31,680	101000	0,313
البرازيل	انوفرا الثاني	2001	10,000	3250	0,307
كوريا الجنوبية	الشركة الكورية للاستثمار	2005	110,000	930	0,118
تركيا	وسيلة للقمة – مصرف	2005	216,000	314	0,269

	الاستثمار				

المصدر : International Finance Corporation 2012

والملاحظ من خلال الجدول أن هناك اهتمام متزايد بالمشاريع الصغيرة من خلال توفير التمويل وفق برامج تهدف إلى زيادة فرص الحصول على القروض المدعومة والمنخفضة التكاليف انطلاقاً من أهمية المشاريع الصغيرة في تحفيز النمو الاقتصادي.

2- مصادر تمويل دولية : حيث يرتبط التمويل عبر تسهيلات تقدمها الدول من خلال الاتفاقيات والتعاون الدولي ووضع برامج لتمويل المشاريع الصغيرة وتطويرها.

والجدول (3) يوضح الجهات الدولية التي تقدم التمويل الصغير.

الجهات المانحة	برامج التمويل
الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA	برنامج تنمية القطاع الخاص
إدارة التعاون الدولي فرنسا AFD	شراكة المشاريع الخاصة
الوكالة الأمريكية للتنمية USAID	برنامج تنمية المشاريع جنوب آسيا والعراق
الوكالة الاسترالية AUSAID	برنامج تنمية المشاريع في الصين
الوكالة الاسبانية للتعاون AECID	شراكة المشاريع الخاصة (الاتحاد السوفيتي سابقاً)
الوكالة الألمانية للتعاون GTZ	شراكة المؤسسات الخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الوكالة اليابانية للتعاون JICA	شراكة المؤسسات الخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الوكالة النرويجية للتنمية NORAID	البرنامج الخاص للمشاريع الصغيرة
الوكالة السويسرية للتنمية SPC	البرنامج الخاص لمسعدة المشاريع في شرق أندونيسيا

المصدر : من إعداد الباحثة استناداً إلى مؤسسة التمويل الدولية 2004 و www.fcorg.arabic SME finance cent for small enterprises .

خلاصة القول أن الدول المتقدمة لها تجارب عريقة لتقديم القروض الميسرة والتي حققت نتائج كبيرة في دعم المشاريع الصغيرة ناهيك أن هذه المؤسسات قد اتجهت في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة في الدول النامية لما تعانيه هذه الدول من صعوبة الحصول على مصادر التمويل.

ثالثاً : ستراتيجية القطاع المصرفي في تمويل المشاريع :

إن النظام المصرفي يؤدي دوراً محورياً وهاماً في الاقتصاد وذلك من خلال القروضات التي يقوم بها ويتمثل في تعبئته المدخرات وتحفيز الاستثمار وتسوية المدخرات وقد تزايد الاهتمام بتمويل المشاريع الصغيرة في السنوات الأخيرة.

أعطت المصارف اهتماماً كبيراً لتشجيع المشاريع الصغيرة وتوفير التمويل اللازم ومن أبرزها هو الأئتمان أو الأقراض الصغير والميسر والذي يشكل حجماً لا يستهان به من إجمالي أموال المصرف، بالإضافة إلى العديد من الخدمات الأخرى.

والمخطط التالي (2) يوضح أستراتيجية المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة.

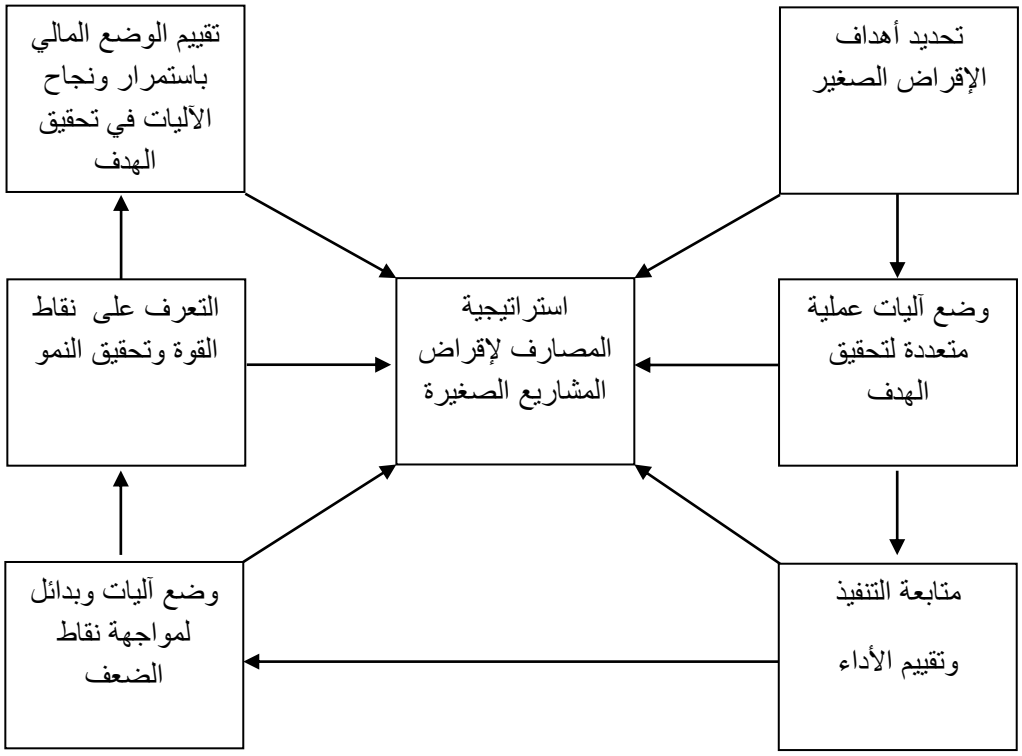

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على عبد المطلب عبد الحميد اقتصاد تمويل المشاريع الصغيرة.

نستنتج أن أستراتيجية التمويل للمشاريع الصغيرة إذا أريد لها النجاح لابد من احتواء العناصر الاساسية لسياسة الأقراض والتي تتضمن :

أ- الزبون والتي تتضمن شخصية الزبون، رأس مال الزبون، قدرة الزبون على أسترداد الضمانات الإضافية الظروف الاقتصادية المحيطة.

ب- المصرف : مقدار السيولة، السياسة الاقراضية للمصرف، هدف المصرف، الكفاءات الوظيفية.

جـ- القرض : مبلغ القرض، القرض من القرض، مصدر سداد القرض، مدة القرض، طريقة السداد، نوع القرض (الشمري، 2006)

رابعاً : السياسة الاقراضية للمشاريع الصغيرة :

تعتبر المصارف من أبرز وأهم الجهات التي تمول المشاريع الصغيرة وتعتمد المصارف على سياسة اقراضية تهدف إلى تمويل المشاريع بالإضافة إلى تخصيص مخاطر الأداء وتتلخص السياسة الاقراضية بما يلي :

1- محددات خاصة بالزبون تشمل :

أ- خصائص الشخصية/ إجراء تقييم شخصية المقترض ومدى قدرته على سداد القرض.

ب- رأس المال المتمثل بقدرة صاحب المشروع والثروة المالية للمقترض.

ج- القدرة على السداد قدرة المقترض على سداد الاقساط مع الفائدة.

د- الضمانات الموجودات أو التعهد أو الكفيل الضامن للقرض.

هـ- الظرف الاقتصادي والذي يؤثر على نشاط المشاريع تبعاً للدراسات الاقتصادية.

2- محددات خاصة بالمصرف :

أ- السيولة : قدرة المصرف على الاحتفاظ بجزء من السيولة لتمكنه من مكنية السحوبات.

ب- خطة المصرف لمنح القروض : رسم خطة طويلة الأمد وواضحة لوضع آليات وخطوات لازمة لتحقيق الهدف المطلوب.

ج- مكانة المصرف : أي مدى استحواذ المصرف على مكانة السوق المصرفي ومدى قدرته على الاقراض.

د- الكوادر الوظائفية : امتلاك المصرف لكوادر مؤهلة ونزيهة.

3- محددات خاصة بالقرض تتضمن :

أ- مبلغ القرض ويعتمد على حجم القرض ومدى قدرة المصرف على تلبية هكذا هكذا قرض والمخاطر التي تواجه المصرف إذا كان حجم القرض كبير.

ب- الغرض من القرض : أي قيام إدارة المصرف بدراسة الملف الائتماني ومن ثم الموافقة أو الرفض إذا كان طلب القرض لا يتناسب مع السياسة الاقراضية للمصرف.

ج- مصدر سداد القرض : أي قدرة المقترض على تسديد القرض.

د- مدة القرض : حيث تفضل المصارف اقراض الاموال لمدة مقدرة وتتردد المصارف في اقراض الاموال لمدة لا تزيد عن خمسة سنوات نظراً لتزايد المخاطر كلما زادن مدة القرض.

هـ- طريقة سداد القرض : سواء على دفعة واحدة أو عدة دفعات.

مخطط (3) يوضح العناصر الاساسية لسياسة الاقراض المصرفي للمشاريع الصغيرة.

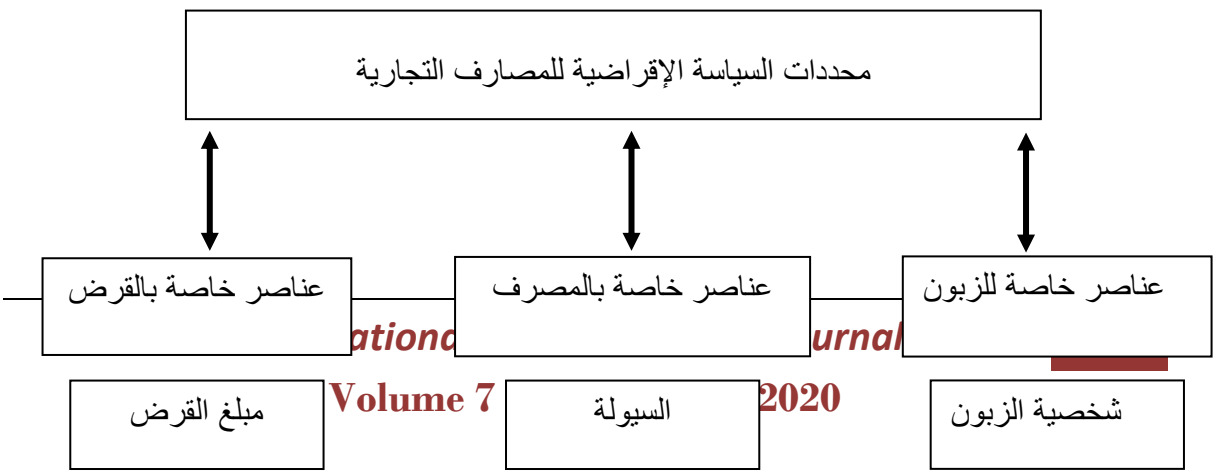

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على المصادر صادق راشد الشمري ود. عبد المعطي رضا ارشد (مصدر سابق).

4- أنواع القروض المصرفية الممنوحة للمشاريع

أ- هناك اختلاف في القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة وهذا الإختلاف ناتج عن إختلاف مدة القرض (قصيرة، متوسطة، طويلة) أو قرض حسب نوع نشاط المشروع (زراعي، صناعي، إستهلاكي) أو من حيث جهة الإقراض سواء (قطاع حكومي، خاص)

ب- طرق تسديد القرض، سواء كان التسديد على دفعات متساوية أو غير متساوية أو سداد القرض دفعة واحدة أو في نهاية مدة الإقراض.

المحور الرابع : مساهمة المصارف الحكومية في تمويل المشاريع الصغيرة مع إشارة خاصة إلى دور مصرف الرشيد التجاري

إن حداثة تجربة القطاع المصرفي العراقي في تمويل المشاريع الصغيرة والتي تحتاج إلى خبرة في آلية الإقراض ناهيك عن نقص المهارات والكوادر القادرة على رسم سياسة إقراضية آمنة وقدرة في تحليل مخاطر الإقراض في بعض القطاعات مع إمكانية الكوادر في تحليل التدفقات النقدية وشروط السداد في مدة صغيرة.

لذا نجد أن المصارف قد تضع شروط لضمانات عالية قد تتجاوز 150% من مبالغ القرض وهي أهم عقبة تواجه آلية التمويل الصغير أو الميسر مما يسبب تحدي وعائق لتنمية القطاع الخاص.

يضاف إلى نظرة القطاع المصرفي إلى المشاريع الصغيرة على أنها غير مؤهلة نتيجة لارتفاع التكاليف للمعاملات وارتفاع نسبة المخاطرة لذا فإن التمويل الميسر أو الصغير يحتاج إلى قيام المصارف بوضع شروط مرنة للتمويل والتي تعتمد على ستراتيجية خاصة ومحكمة لتيسير آلية الإقراض والتقليل إلى أدنى حدود من كلفة الإقراض.

من خلال هذا المحور سيتم إلقاء الضوء على دور مصرف الرشيد ومدى مساهمته في تمويل المشاريع الصغيرة. وكما يلي :

أولاً : نبذة تاريخية حول تأسيس المصرف.

ثانياً : السياسة الاقراضية المتبعة لتمويل المشاريع الصناعية الصغيرة.

ثالثاً : دور المصرف في التمويل الصغير للمدة من 2005-2015.

أولاً : تأسيس مصرف الرشيد عام 1988 بموجب قانون المصارف 52 وبموجب قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997.

ويعتبر مصرف الرشيد ثاني أهم مصرف تجاري حكومي له فروع منتشرة في أنحاء العراق حيث بلغت فروعه ما يزيد عن 150 فرع بالاضافة إلى أن المصرف له مساهمة في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل آلية الإقراض للمشاريع الصغيرة.

ثانياً : السياسة الاقتراضية للمصرف :

اتبع المصرف سياسية إقراضية تتسم بالتنوع شملت تمويل المشاريع الصغيرة بصورة عامة مع التركيز على تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة بموجب آلية تعاون المصرف مع وزارة الصناعة واتحاد الصناعات العراقي.

أما اتحاد الصناعات العراقي فقد باشر عام 2001 بموجب الدعم المقدم من الحكومة بتمويل المشاريع الصناعية الصغيرة من خلال تخصيص مبلغ (95) مليون دولار وقد وزع المبلغ على مختلف الصناعات الصغيرة.

وفي عام 2007 قررت الحكومة تخصيص برنامج للقروض الميسرة وتم الاتفاق على آلية تعاون بين مديرية التنمية الصناعية ومصرف الرشيد وشمل القرض مشاريع صناعية صغيرة ومتوسطة مسجلة في اتحاد الصناعات وخصص مبلغ (25) مليون دولار لإقراض هذه المشاريع في جميع المحافظات وعبر مرحلتين :

الأولى : بدأت عام 2007 وتم منح قرض لا يتجاوز (15) ألف دولار لكل مشروع وشمول 1636 مشروع صغير.

الثانية : بدأت عام 2008 وتم تحديد ومنح القروض بالدينار العراقي بمبلغ لا يتجاوز (30) مليون دينار لكل مشروع مع تخصيص مبلغ إجمالي بلغ (408) مليون دولار لجميع المحافظات بمعدل (40) مليون دولار لكل محافظة (مديرية التنمية الصناعية).

وإجمالاً فقد بلغ عدد المشاريع الممولة للعامين 2007 و2008 فقد بلغ 6400 فرع أما المشاريع الصناعية المشمولة بهذه القروض فقد شملت صناعات عديدة (الصناعات الغذائية – الملابس – التعدين – المشروبات – ومنتجات التبغ – المنسوجات والجلود – الخشب).

والجدول التالي يوضح إجمالي القروض للمرحلتين الأولى والثانية للسنوات 2007–2008–2009.

جدول (4)

السنوات	عدد القروض	المبالغ الممنوحة / دينار	المبلغ المخصص / دينار	مبلغ القرض الواحد	نسبة القروض الممنوحة من القروض المخصصة
2007	1627	24.250.000	30.500.000	14.500	% 79.5
2008	4474	98.137.5000	49.824.000	21.000	% 20

المصدر : مصرف الرشيد / قسم الائتمان 2009 – مديرية التنمية الصناعية / قسم الدراسات والتخطيط 2009.

الشكل (2)

يوضح عدد القروض والمبالغ الممنوحة والمخصصة

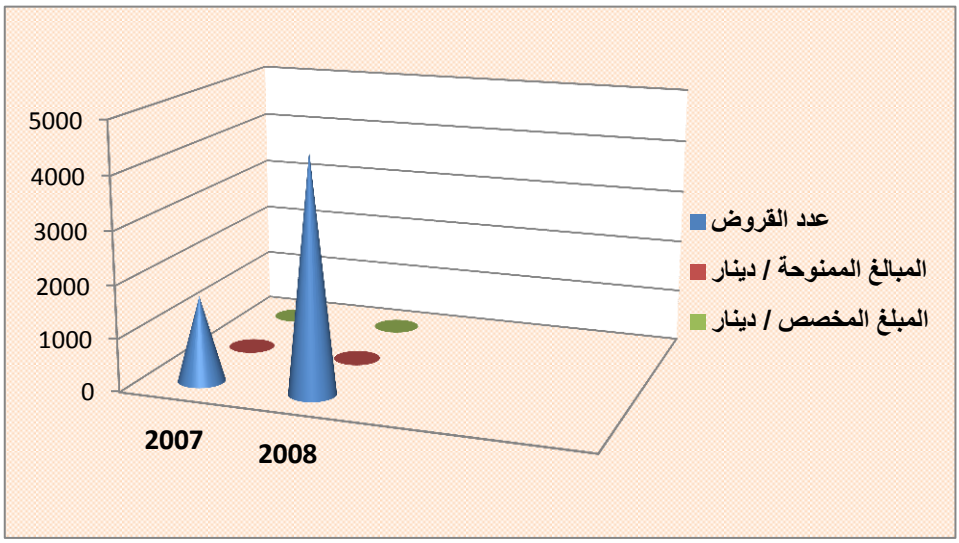

يلاحظ من الجدول (6) زيادة عدد القروض من 1627 عام 2007 إلى 4774 عام 2008 أي نسبة زيادة مقدارها 293% أما المبالغ الممنوحة عام 2008 فقد خصصت زيادة وبنسبة نمو بلغت 305% مقارنة بعام 2007 والسبب هو زيادة التخصيصات وفسح المجال أمام تقديم قروض جديدة لجميع محافظات القطر.

أما اتحاد الصناعات العراقي فقد قام بتقديم (333) قرض بمبلغ إجمالي بلغ (5) مليار دينار وتم توزيعه على النحو التالي كما في الجدول (5).

عدد القروض	المبالغ الممنوحة/دينار	المبالغ المخصصة/دينار	مبلغ القرض/ دينار	نسبة الممنوح إلى المخصص
333	4.669.092.000	490.854.000	14.700	%95

المصدر : مديرية التنمية الصناعية – تقارير إحصائية – 2010.

يلاحظ من الجدول أن هناك زيادة في أعداد المشاريع الصناعية الصغيرة المسجلة في اتحاد الصناعات حيث بلغت نسبة الزيادة 44% وسبب ذلك هو رغبة أصحاب المشاريع الصناعية في الحصول على إجازة عمل والتي ستساعدهم في الحصول على قروض ميسرة من اتحاد الصناعات.

الجدول (6) يوضح أعداد المشاريع الصناعية المسجلة مع الأهمية النسبية للمدة من 2010 – 2006

السنة	عدد المشاريع	الأهمية النسبية	معدل نمو أعداد المشاريع % *
2006	779	%8	-
2007	1046	%11	34,4
2008	4400	%4	320,7
2009	2239	%23	49,1 -
2010	1440	%14	35,7 -
المجموع	9904	%100	34,3

المصدر : اتحاد الصناعات العراقي / السجل الصناعي – 2010.

* معدل النمو من إعداد الباحثة.

الشكل (3) يوضح اعداد المشاريع والاهمية النسبية ومعدل نمو المشاريع

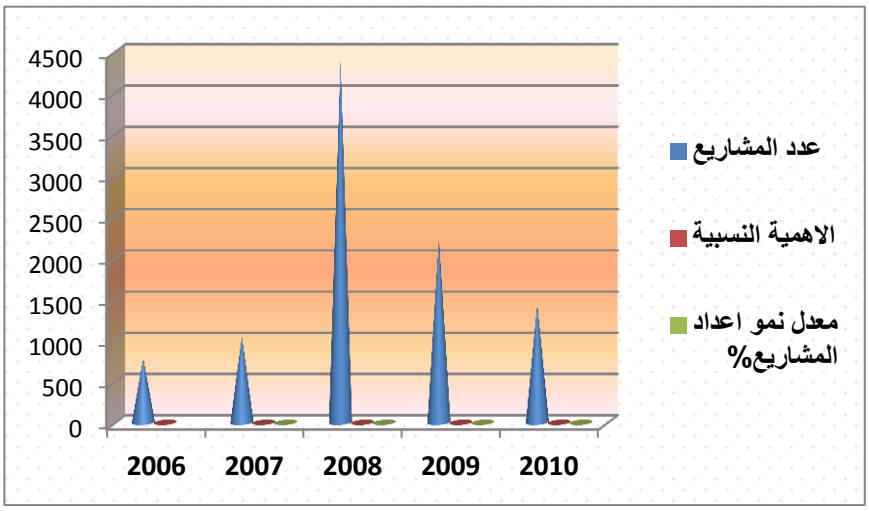

ومع استمرار مسيرة المصرف في تقديم القروض الميسرة ففي عام 2010 قدم مصرف الرشيد 1574 قرض بمبلغ إجمالي قدره (97.383.376) دينار والملاحظ هنا انخفاض عدد القروض مع انخفاض في المبلغ الممنوح ويعود السبب إلى امتناع بعض أصحاب المشاريع عن تسديد أقساط القرض في الموعد المحدد بعد انتهاء مدة السماح (سنة واحدة) حيث تراوحت نسبة المتخلفين عن تسديد أقساط القرض حوالي 70% من إجمالي عدد المقترضين (اتحاد الصناعات، 2010).

شهد عام 2011 ازدياد عدد القروض وبلغ عددها 3903 وبمبلغ ممنوح قدره 25.106.000 وبمعدل (64000) دينار (مصرف الرشيد، 2010).

ونستنتج من الأرقام ازدياد أعداد القروض ولكن في المقابل انخفاض في مبلغ القرض الواحد أي بمعنى وجود ضغوط من خلال ازدياد أعداد المشاريع مع انخفاض تخصيصات تمويل القروض مما أثر سلباً على انخفاض مبلغ القرض الواحد مقارنة بالسنوات السابقة التي حصل فيها تفاوت في مبلغ القرض ما بين 12 مليون لسنة 2007 و21 مليون لسنة 2008 و6 مليون عام 2011.

بادر مصرف الرشيد بتقديم قروض ميسرة إلى المحافظات المسجلة في المديرية العامة للتنمية الصناعية بشرط عدم تجاوز مبلغ القروض 15 مليون دولار وفقاً للتفاصيل التالية (مصرف الرشيد، شعبة القروض):

1-مدة القرض 4 سنوات.

2-الفائدة 2% تدفع من قبل المقترض وقد تم الغاء الفائدة على أن تتحمل وزارة المالية الفائدة المترتبة على تلك القروض.

3-القرض الواحد (30) مليون دينار.

4-تقديم ضمان كفيل أو عقار.

مع إجراءات تكميلية يقوم بها المصرف تتضمن (تدقيق المعلومات) شروط أن يكون المشرع قائم، عقد بين الطرفين، فتح حساب لدى مصرف الرشيد من قبل المشروع.

الجدول (7) يوضح عدد المشاريع موزعة بين محافظات العراق للسنوات 2014–2015.

عدد المشاريع / المحافظة	2014	2015	نسبة النمو
ديالى	1599	1574	-
بغداد	3165	3928	149,6
بابل	3796	3909	0,5 -
كربلاء	3495	3631	7,1 -
واسط	1788	1841	49,3 -
النجف	1931	1937	5,2
المثنى	537	540	72,1 -
ذي قار	938	1021	89,1
ميسان	1024	1066	4,4
البصرة	1707	1753	64,4
القادسية	1029	1099	37,3 -

المصدر : من إعداد الباحثة استناداً إلى نشرات إحصائية مختلفة – شعبة القروض مصرف الرشيد – مديرية التنمية الصناعية الجهاز المركزي للاحصاء

يلاحظ من الجدول (9) أن هناك زيادة في عدد المشاريع في كافة المحافظات 2015 مقارنة لسنة 2014 باستثناء محافظة ديالى، حيث انخفض عدد المشاريع بنسبة 2% بسبب عدم استقرار الوضع الأمني والحرب على الارهاب وكما هو موضح بالشكل (4).

الشكل (4)

يوضح عدد المشاريع في بعض محافظات العراق

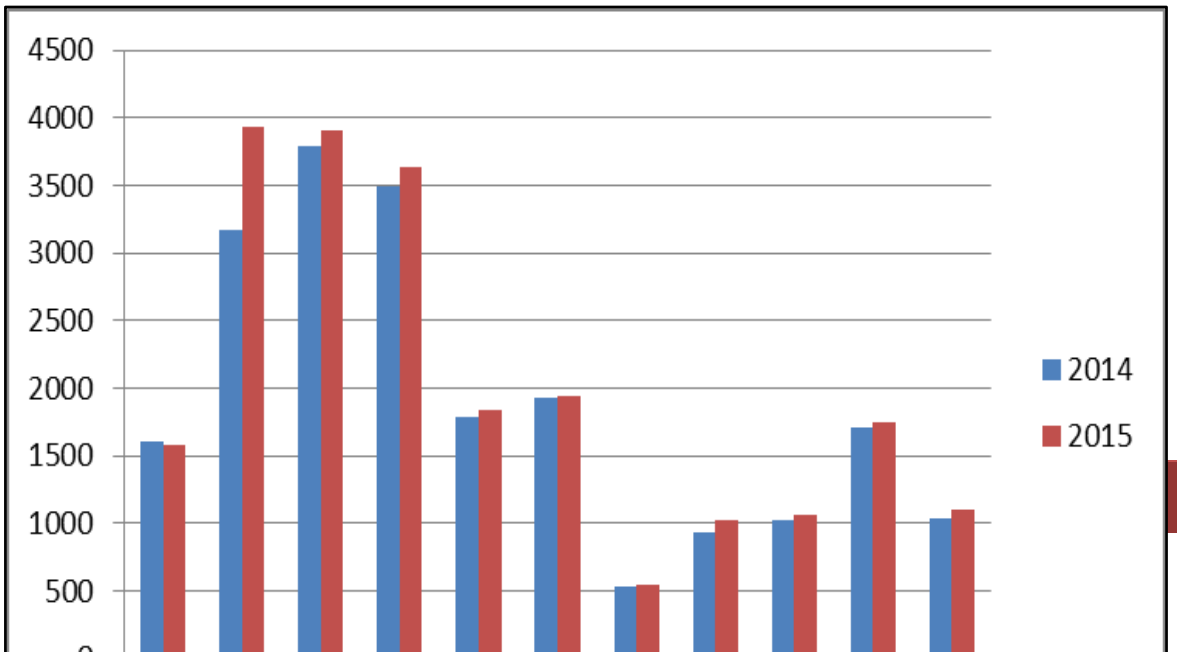

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2007	2006	2005	السنوات / المؤشرات
22480	21809	20898	43669	47281	11131	10289	13406	11620	10088	عدد المنشآت
67157	84272	67167	146210	145385	36898	27780	53679	46494	36379	عدد المشتغلين
261492	259762	258416	48558	406615	105979	65109	96329	76709	55810	الأجور المدفوعة للعاملين (مليون دينار)
1823968	1924980	2551734	4567102	3896267	1556336	815954	812441	1103757	658655	قيمة الإنتاج الإجمالي (مليون دينار)
978754	932470	1901120	2066295	1964922	569747	389231	467190	617096	382254	قيمة مستلزمات الانتاج (مليون دينار)

جدول (8) أعداد المشاريع وعدد العاملين والأجور والإنتاج

المصدر : من عمل الباحثة استناداً إلى الجهاز المركزي للاحصاء تقارير سنوية مختلفة **للسنوات (2005–2015)، لم يصدر اي تقرير عن سنة 2008.**

يلاحظ من الجدول (8) أن هناك زيادة مستمرة في عدد المشاريع من عام 2005 لغاية عام 2008 متزامناً مع زيادة عدد المشتغلين باستثناء عام 2009 فقد انخفض عدد المشاريع بصورة نسبية مع الحفاظ على عدد المشتغلين لنفس السنة لأسباب تأثر مبيعات النفط العراقي بسبب انخفاض أسعار النفط ثم عاودت الزيادة في عدد المنشآت للأعوام 2010–2011. والجدير بالذكر أن هناك انخفاض كبير حصل في عدد المشاريع والمشتغلين نسبة مقاربة إلى النصف والسبب ربما يعود إلى حالة التقشف وعجز الموازنة العامة للأعوام 2013–2014 ثم بدأت الزيادة التدريجية في عدد المشاريع، وكان لدور مبادرة البنك المركزي العراقي وتأسيس شركة القروض وشركة الكفالات دوراً مهماً في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة وحصول انسيابية في آلية تمويل هذه المشاريع.

ثالثاً : آلية تقديم القروض للمشاريع الفردية والمشتركة.

قام مصرف الرشيد بتمويل المشاريع الصغيرة المشتركة أو الفردية سعياً منه لتنويع محفظة الإقراض ومنح القروض لمختلف الأنشطة الانتاجية فمنذ عام 2015 قرر المصرف منح قروض صغيرة وفق سياسة إقراضية وعلى النحو التالي :

أ) مبلغ القرض يبلغ (5-10) مليون دينار.

ب) مدة القرض سنتان.

ت) الفائدة 12%.

ث) مدة التسديد أقسام شهرية بعد نفاذ مهملة التسديد ومدتها 3 أشهر.

ج) إجراء كشف من لجنة متخصصة للتأكد من وجود المشروع فعلاً.

ح) متابعة المصرف لسير المشروع ويجدد الكشف كل 3 أشهر.

وفيما يخص عدد المشاريع الصناعية الصغيرة والمسجلة في اتحاد الصناعات ومديرية التنمية الصناعية فقد بلغ 994 مشروع لعام 2015.

والجدول (10) يوضح أعداد المشاريع الصناعية الصغيرة وعدد العاملين للسنوات 2005-2015.

ما يلاحظ من خلال تحليل عدد المشاريع والمبالغ الممنوحة من قبل مصرف الرشيد حيث بلغ إجمالي مبالغ القروض الممنوحة 10 مليار دينار تقريباً بمجموع 1574 مشروع. ويلاحظ أن إجمالي مبالغ القروض والسلف والممنوحة من قبل المصرف لقطاعات أخرى بلغت تقريباً 20,8 مليار دينار وهذا يعني أن مساهمة المصرف في تمويل المشاريع الصغيرة تعتبر متواضعة جداً ولا تتناسب مع أهمية ودوره هذه المشاريع في الاقتصاد وهذا يؤكد وجود قصور في دعم المشاريع الصغيرة.

وصدرت أخيراً في 2018/8/15 تعليمات جديدة حول آلية إقراض المشاريع الصغيرة الفردية والمشتركة وكما يلي (مصرف الرشيد، قسم الدراسات والعمليات المصرفية، 2018) :

1- زيادة سقف قروض المشاريع الصغيرة إلى 50 مليون دينار بدلاً من 30 مليون.

2- كفالة موظف خاضع لقانون الخدمة المدنية ويغطي 50% من صافي راتبه مبلغ أقساط القرض والفائدة أو رهن عقاري.

3- شرط تشغيل (2) عمال.

4- سعر الفائدة 7% سنوياً.

5- مدة القرض :

مبلغ لغاية 10 مليون دينار لمدة 3 سنوات.

مبلغ لغاية 20 مليون دينار لمدة 4 سنوات.

مبلغ لغاية 30 مليون دينار لمدة 5 سنوات.

مبلغ لغاية 40 مليون دينار لمدة 6 سنوات.

مبلغ لغاية 50 مليون دينار لمدة 7 سنوات.

الاستنتاجات :

1- برزت أهمية المشاريع الصغيرة بعد تراجع الدولة اقتصادياً وفسح المجال للقطاع الخاص بمزاولة نشاطه بهدف المساهمة في تطور الاقتصاد.

2- إن تعريف المشاريع الصغيرة على المستوى الدولي والمؤسسات الدولية يعتمد على عدة معايير أما في العراق فإن معيار عدد العاملين يعتبر المعيار المعتمد في تعريف المشاريع الصغيرة.

3- اهتمام جميع الدول سواء المتقدمة والنامية بالمشاريع الصغيرة لذا فقد بادرت الدول في تأسيس هيئات أو مؤسسات متخصصة لإدارة المشاريع ووضع القوانين والاجراءات الخاصة بها مع توفير التسهيلات الائتمانية وذلك لتوفير فرص للحصول على التمويل اللازم.

4- اختلاف الاهمية النسبية للمشاريع يعتمد على نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي والتوظيف وتشكل المشاريع الصغيرة نسبة 80% من اجمالي المشاريع في العالم وتبلغ مساهمتها في الناتج حوالي 51% في الولايات المتحدة وانكلترا.

5- مساهمة المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية لما تتميز به كونها سريعة التأقلم مع التحولات الاقتصادية وهذه المشاريع تعتبر البديل الأفضل للاقتصاد الضخم الذي تعرض إلى أزمات عديدة.

6- إن المشاريع الصناعية الصغيرة تعتبر قاعدة صناعية لقدرتها على استيعاب الأيادي العاملة حيث استطاعت هذه المشاريع تحقيق فرص عمل تتراوح من 40-70 % بالاضافة إلى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول الصناعية بنسبة 40-60%.

7- قدرة المشاريع الصغيرة في توفير المستلزمات الأولية التي تدخل في الصناعات الكبيرة مما يحد من الاستيرادات لهذه المواد والحد من هدر النقد الأجنبي.

8- بالاضافة إلى الدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة هناك دور اجتماعي وهو رفع المستوى المعاشي للطبقات ذوي الدخل المحدود مع استيعاب جزء من البطالة.

9- وجود المشاريع الصغيرة في العراق قبل عام 2003 بالرغم من كون الاقتصاد العراقي كان موجه واحتل القطاع الحكومي حصة أكبر مقارنة بحصة القطاع الخاص.

10- بعد عام 2003 ظهرت العديد من البادرات لتحفيز الصناعات الصغيرة من عدة اتجاهات منها القطاع الحكومي بهدف تحفيز قطاع الانتاج سواء زراعي أن صناعي أن خدمي يضاف إلى دور بعض المنظمات والاتحادات سواء حكومية أو غير حكومية.

11- إن مشكلة التمويل للمشاريع الصغيرة أدت إلى تفعيل مبادرات من قبل القطاع المصرفي سواء من البنك المركزي العراقي وكذلك من قبل بعض المصارف الخاصة والتي اتفقت على إنشاء شركة تمويلية أطلق عليها شركة تمويل المشاريع الصغيرة بالاضافة إلى إنشاء شركة الكفالات المصرفية ومساهمتها في تمويل المشاريع الصغيرة.

12- مساهمة المصارف التجارية الحكومية في تبني آلية التمويل الميسر للمشاريع الصغيرة حيث ركزت مساهمة مصرف الرافدين على المشاريع التجارية الصغيرة أما مصرف الرشيد ساهم في تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة وفق برنامج مشترك للتمويل مع وزارة الصناعة واتحاد الصناعات العراقي.

13- لم تكن مساهمة مصرف الرشيد مساهمة فعالة حيث شكلت القروض الميسرة نسبة ضئيلة مقارنة بمساهمة المصرف لاقراض القطاعات الأخرى.

التوصيات :

1- رفع نسبة المبالغ الممنوحة للمشاريع الصغيرة من قبل المصارف الحكومية وذلك من خلال تخصيص وحدة إقراض لدى هذه المصارف مع إعداد دراسة جدوى لكل مشروع.

2- وجوب متابعة سير عمل المشاريع الصغيرة ومدى استخدام القروض بالاتجاه الصحيح الذي يخدم هدف المشروع.

3- ضرورة قيام المصارف بإعادة النظر في أسعار الفائدة بين فترة وأخرى وأخذ بنظر الاعتبار الظروف الاقتصادية ومراعاة قدرة المقترض على السداد.

4- الأخذ بمبدأ أن تكون الضمانات لبعض المشاريع بضمان المنتوج على زيادة إنتاجية المشروع من خلال دراسات الجدوى.

5- العمل على تأسيس شركات ضامنة للقروض أو شركات تأمين على القروض للمصارف الحكومية مما يساهم في تقليل مخاطر عدم التسديد وتجنب التعثر المصرفي.

6- ضرورة قيام المصارف الحكومية بوضع خطة سنوية تخصص فيها حصة من القروض الميسرة بهدف تمويل المشاريع الصغيرة بما يتلائم مع أهمية ودور هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية.

7- إدراج المشاريع الصغيرة بكل أنواعها ضمن خطة التنمية السنوية من خلال وضع سياسة تنموية وتوسع مساهمة هذه المشاريع في تعزيز القطاعات الانتاجية.

8- اعتماد ستراتيجية وطنية تؤمن إنتاجية وجودة عالية للمشاريع صغيرة وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في السوق المحلي وتشجيع التسويق عبر الانترنت وتأسيس مواقع على الشبكة الالكترونية للمشاريع الصغيرة والتي ستساهم في تطويرها.

9- تخصيص دعم للمشاريع الصغيرة ضمن الموازنة الحكومية مع إقرار حجم التخصيص للقروض الميسرة ويكون ملزم التنفيذ.

10- تعديل القوانين التي تحد من النشاط الاستثماري للمصارف قبل قانون قيود الاستثمار رقم 33 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة وقانون المصارف 94 لسنة 2004.

11- تخفيض التعريفة الكمركية لغرض استيراد بعض المواد الأولية التي تدخل في المشاريع الصناعية الصغيرة.

12- زيادة الضرائب على السلع المستوردة والتي تنتج مثيلاتها محلياً.

13- تطبيق وتفعيل القوانين ذات العلاقة :

أ- قانون حماية المستهلك رقم (1) لعام 2010.

ب- قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لعام 2010.

ت- قانون التعرفة الكمركية (22) لعام 2010.

ث- قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (14) لعام 2010.

14- تحفيز المؤسسات الحكومية والخاصة ومراكز البحوث في تهيئة برنامج لتقديم الاستشارات والدراسات حول إدارة المشاريع الصغيرة وآليات التسويق والانتاج.

15- تنظيم قاعدة بيانات مدونة فيها إعداد المشاريع وأسماء أصحاب المشروع مع قيمة القرض والمبالغ المسددة والمتبقية لتجنب أي عملية تزوير أو احتيال لبعض الأشخاص التي قد تؤثر سلباً وتؤدي إلى فقدان الثقة بين المصرف والمقترض صاحب المشروع.

16- العمل على التنسيق بين الجهات الممولة للمشاريع الصغيرة سواء كانت مصارف حكومية أو خاصة أو وزارات أو منظمات محلية أو دولية والعمل على تصميم خارطة توزع فيها المشاريع

الصغيرة حسب تخصص المشروع سواء تجاري أو صناعي أو زراعي أو خدمي وتتولى الجهات الممولة اختيار نوع واحد من هذه المشاريع وفك الازدواجية في منح القروض الميسرة.

المراجع

1. Nataliya Mytonko, V. (2011). small and medium enterprises the word bank.
2. Rama Dabneh. (2007). Small and Medium Enterprises Definition Agency for International Development.

3. اتحاد الصناعات. (2010). مديرية التنمية الصناعية وتقرير مصرف الرشيد شعبة القروض.
4. أحمد بدير. (بلا تاريخ). شبكة الاقتصاديين العراقين.
5. أشرف مُحَمَّد. (2006). اشكالية تحويل المشاريع الصغيرة في الدول العربية. مجلة البحوث الاغدارية ، أكادمية العلوم الادارية، العدد الرابع.
6. الجهاز المركزي للاحصاء. (2015). النشرة الاحصائية. بغداد: وزارة التخطيط.
7. الجهاز المركزي للاحصاء. (بلا تاريخ). تقارير سنوية مختلفة. بغداد.
8. العبيد بن فزع. (2013). مشروعات الاعمال الصغيرة في العراق. (صفحة 55). بغداد: مجلة التوطن والتمويل، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للموتمر العلمي.
9. ثريا عبد الرحيم الخزرجي. (2005). برنامج مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية عدد خاص/ المؤتمر العلمي السابع (صفحة 76). بغداد: كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد.
10. راشد الشمري. (2006). سياسة الاقراض وسبل تطورها. بغداد.
11. سالم سوادي حمود. (2013). دور المصارف والحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة. بغداد: رسالة ماجستير/ المعهد العالي للدراسات المحاسبية.
12. علي عمر أيمن. (2010). دراسات في ادارة المشروعات الصغيرة. الاسكندرية: مجلة المعارف.
13. ماجدة العطية. (2013). غدارة المشروعات الصغيرة. عمان: دار المسيرة.

14.مديرية التنمية الصناعية. (بلا تاريخ). قسم الدراسات والتخطيط.

15.مصرف الرشيد. (2010). شعبة القروض.

16.مصرف الرشيد. (2018). قسم الدراسات والعمليات المصرفية.

17.مصرف الرشيد. (بلا تاريخ). شعبة القروض. بغداد: مديرية التنمية الصناعية، الجهاز المركزي للاحصاء، نشرات مختلفة.

18.مظهر مُحَّد صالح. (2012). نحو اعادة توصيف النظام الاقتصادي، رؤيا أكاديمية في مستقبل الاقتصاد العراقي. بغداد: البنك المركزي العراقي.

19.نبيل جواد. (2007). أدارة وتنمية المشروعات الصغيرة. بيروت: المؤسسة الجامعة.